الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة جيلالي يابس سيدي بلعباس

- كلية الحقوق -

تأثير الأغلبية الحزبية والمعارضة في تنمية نشاط البرلمان

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في القانون العام

إعداد الطالبة: **إشراف الأستاذ الدكتور:**

بوصبيع مليكة **معوان مصطفى**

أعضاء لجنة المناقشة

أ. قاسم العيد عبد القادر..... رئيسا
أ. معوان مصطفى.....مشرف ومقرر
أ. عمار عباس ..... عضو

2012-2011

ملخص المذكرة

يعتبر البرلمان من أهم المنظمات الحكومية التي وجدت من أجل تكريس فكرة الديمقراطية، نظرا لكونه مؤسسة تمثيلية وكلها الشعب مسؤولية تمثيله والتعبير عن مختلف آرائه وتوجهاته، وفي نفس الوقت هو هيئة تشريعية تضطلع بسن القوانين واللوائح والأنظمة ووضع القواعد العامة التي تنظم مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تكريس البرلمان لدوره التمثيلي والتشريعي يستلزم ضرورة التنسيق بين مختلف الاتجاهات السياسية في الدولة، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال السماح للأحزاب السياسية بالتعبير عن رأيها في إطار هذه الهيئة، لذلك اعتبرت الاحزاب نقطة الوصل بين الشعب والسلطة من أجل تجسيد فكرة الديمقراطية، ومن هنا أصبحت المكون الرئيسي للبرلمان.

يعد ارتباط الاحزاب السياسية بالبرلمان وليد شعور أعضاء المجالس النيابية بضرورة تكتلهم من أجل الدفاع عن امتيازات هذه المؤسسة ومن أجل الحصول على امتيازات إضافية واعتمدوا على الاحزاب من أجل تكريس هذا الهدف، فعن طريقها يتم الاعتراف والتعبير عن مختلف التوجهات السياسية ومن خلالها يتكون الرأي العام الذي يؤدي إلى مشاركة المواطنين في الشؤون العامة، وهي واسطة الشعب المباشرة للممارسة السيادة في الدولة.

يختلف تأثير الأحزاب السياسية على البرلمان باختلاف النظام الحزبي المعتمد في الدولة، سواء كان النظام قائما على الأحادية الحزبية حيث لا يكون هناك أي مجال للمعارضة، أو كان النظام قائما على التعددية التي تبيح الرأي والرأي الآخر، بمعنى وجود أغلبية مساندة للحكومة وتدعمها ووجود معارضة تنتقدها.

النظام السياسي الجزائري يعطي نموذجا جديرا بالدراسة في إطار العلاقة بين الأحزاب السياسية والسلطة التشريعية، وذلك كون أن الجزائر اعتمدت على كلا النظامين الحزبيين الأحادي والتعددي، وشهد برلمانها تطورا كبيرا من نظام الغرفة الواحدة إلى نظام الغرفتين، لذلك كان من الضروري الوقوف على أثر العلاقة بين الحزب باعتباره معبرا عن اتجاه سياسي وبين السلطة التشريعية وفقا لمنظور دستوري.

إن الحياة البرلمانية التي عرفتها الجزائر كانت لها خصوصياتها النابعة من تجربة سياسية ثورية مارسها الشعب الجزائري في ظل مراحل وظروف تاريخية مختلفة، حيث تم الشروع في إقامة أول هيئة برلمانية مباشرة بعد استرجاع السيادة الوطنية والتي تمثلت في المجلس التـأسيسي الذي انيطت له مهمة تسليم مهام السلطة وتعيين الحكومة وإقرار برنامجها وإعداد مشروع الدستور.

ومباشرة بعد انتخابه سنة 1963 قام المجلس التأسيسي بإعداد أول دستور للبلاد نص في أحكامه على أن السيادة ملك للشعب يمارسها بواسطة نواب ترشحهم جبهة التحرير الوطني للمجلس الوطني، حيث تدعم الحزب خلال هذه الفترة بمجموعة من السلطات المنصوص عليها في صلب الدستور مما أثر على السلطة التشريعية في مجال التشكيلة والعمل وقيد من قدرتها على أداء وظيفتها باستقلالية وفعالية، إذ عمل هذا الأخير على خنق المؤسسة البرلمانية وإضعافها وبالمقابل تدعيم السلطة التنفيذية وتقويتها.

الترشح للنيابة في المجلس خلال كل من دستوري 1963 و 1976 كان مركزا بيد قيادة جبهة التحرير الوطني فلها حق اقتراح أو إسقاط صفة النيابة، وهذه القيادة تسيطر عليها الحكومة خصوصا بعد تولي رئيس الجمهورية الامانة العامة للحزب، كما أن سلطة المجلس في مجال التشريع كانت ضعيفة لأنه كان مضطرا للتعاون مع الحكومة التي كانت في مركز قوة مقارنة بالبرلمان.

إن النظام الحزبي القائم على الأحادية التي تمنع كل شكل من أشكال المعارضة السياسية يجعل تأثير الحزب في المجال التشريعي كبير إلى درجة قد يتحول فيها العمل البرلماني إلى عمل حزبي، حيث يلزم هذا الأخير الأعضاء الذين قام بترشيحهم لتمثيله في البرلمان بضرورة الالتزام الدقيق بتعليماته وتوجيهاته، وبالتالي تتوسع سلطة الحزب في عمل البرلمان من حيث التشكيلة والعمل وحتى في إطار التصويت على القوانين الذي لا يعبر في الغالب عن رأي البرلمان، لأن النائب يكون مراقبا من قبل حزبه.

الخلاصة العامة التي يمكن استخراجها حول مكانة البرلمان خلال الأحادية الحزبية هي أن المشرع أكد على أهمية ومكانة المؤسسة التشريعية من خلال التأكيد على الصلاحيات التشريعية والرقابية للبرلمان، إلا أن الممارسة الفعلية والتحولات الدستورية أفرزت خللا كبيرا في العلاقة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي مال تأثيرها الكبير للسلطة التنفيذية التي كانت مركز الثقل في النظام السياسي الجزائري الذي عرف تحولات عميقة في فترة التعددية.

حيث شهدت الجزائر خلال عامي 1988 و1989 مجموعة من الإصلاحات السياسية والدستورية والمتمثلة في فصل الحزب عن الدولة، وإنهاء الدور السياسي للجيش وتوزيع السلطة بين الرئيس والحكومة والبرلمان، وإلغاء القاعدة التي تقضي بأن رئيس الجمهورية يجسد وحدة القيادة السياسية للحزب والدولة، كما تم الإقرار بمبدأ التجمع والتعددية الحزبية لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية وحماية حريات المواطن الأساسية ونبذ الممارسات المنافية للخلق الإسلامي.

ومن هنا دخلت الجزائر مرحلة جديدة تميزت بظهور قطب حزبي جديد يتمثل في المعارضة، كما تميزت مرحلة التعددية بتشكيل غرفة جديدة على مستوى البرلمان وهي مجلس الأمة، وبرز دور المعارضة في كون أن عدم نجاح الحزب في الوصول إلى تولي زمام السلطة لا يعني توقفه عن القيام بأي مشاركة في إدارة الشؤون العامة، فمشاركة هذا الأخير خارج نطاق السلطة تتجسد في قيامه بدور المعارضة من خلال توجيه ونقد نظام الحزب الحاكم وتحديد مسؤولياته.

إلا أن واقع النظام السياسي الجزائري سواء أثناء انتهاج الأحادية الحزبية أو في إطار الإقرار بالتعددية السياسية ومبدأ الفصل بين السلطات، يؤكد مدى انعدام وجود قنوات حقيقية للمشاركة السياسية الفعالة، وبالخصوص انعدام معارضة قوية وفعالة، قادرة على نقد الحزب الحاكم وتوجيهه، ولإن كانت المعارضة في الجزائر ممنوعة في إطار الأحادية الحزبية فإنها مقيدة في ظل التعددية، نظرا لسيطرة أحزاب التحالف الرئاسي المتحصلة على الأغلبية البرلمانية، كما أن ضعف المشاركة في الانتخابات التشريعية جعل البعض يرى في البرلمان الجزائري مؤسسة فاقدة للشرعية الديمقراطية والسياسية، وإن كان متمتعا بالشرعية القانونية بحكم أن الفائزين حصلوا على أغلبية الأصوات المعبر عنها، والقانون لا يعطي اعتبارا لنسبة معينة من المشاركة.

فالأحزاب السياسية في الجزائر تعاني من أزمة الإبعاد التي تنعكس بشكل أو بآخر على الدور البرلماني فتضعفه وتجعله مجرد واجهة في الصراع مع الحكومة المتكونة من الأغلبية المنبثقة من البرلمان، فقد أدت التعددية إلى ظهور مجموعة من الأحزاب الصغيرة الهامشية التي لا تعبر عن قوى حقيقية، نظرا لكونها احزاب ضعيفة وليس لها أي تأثير ملموس على المجريات السياسية والبرلمانية خصوصا بعد ظهور التحالف الرئاسي الذي جسدته أكثر الأحزاب السياسية قوة في الجزائر من أجل القضاء على كل معارضة ممكنة.

إن الاعتراف بالتعددية السياسية والحزبية في الجزائر لا يكفي من أجل تحسين الأداء النيابي وتفعيل المؤسسة التشريعية في الجزائر، بل ينبغي تكريس فكرة المشاركة السياسية بما توفره من مجال سياسي يسمح بإعطاء أدوار فاعلة للمعارضة، ومن أجل تفعيل العمل البرلماني ينبغي فتح المجال السياسي أمام المعارضة ودعمها دستوريا، لأنها الجهة القادرة على تحديد مسارات المسؤولية والمساهمة في تفتح الرأي العام من خلال نقد الحكومة وتوجيهها، التخفيض من القيود المفروضة على ممارسة الآليات الرقابية من اجل إعطاء الأقلية البرلمانية دورا في تفعيل هذه الآلية، خصوصا في ظل وجود أغلبية مساندة للحكومة ومن جهة أخرى تطوير العمل البرلماني في جانبه التشريعي بحيث يخدم عملية تمثيل مختلف شرائح المجتمع، إذ ينبغي أن يكون المجلس أكثر تمثيلا لأن تمرير القوانين بسرعة وبدون مناقشة جدية يؤثر على مكانة الهيئة التشريعية ويصبح التشريع في مستوى متدني.